تحديث التقرير الخاص بدولة:
التحول الرقمي في الهند وإطار العمل التنظيمي

سبتمبر 2026

إعداد:
ياش آغاروال، وساميران غوبتا، وڤيني ماركوڤسكي، وآليكسي تريبيخالين، وآنجيلا ويباوا
ودائرة مشاركة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية (GE) ودائرة مشاركة أصحاب المصلحة العالميين (GSE)

قائمة المحتويات

مقدمة **3**

التطورات الأكثر صلة بمهمة ICANN **3**

نبذة عامة عن التحول الرقمي الذي شهدته الهند **3**

البنية التحتية الرقمية **4**

المبادرات الرقمية الحكومية **6**

إطار العمل التنظيمي المتطور في الهند **6**

إطار الحوكمة والمشاركة في حوكمة الإنترنت **11**

مقدمة

يغطي هذا التقرير التطورات المُستجدة في الآونة الأخيرة في الهند والمرتبطة بمنظومة الإنترنت ومهمة هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) في الحفاظ على إنترنت آمن ومستقر ومتوافق مع مختلف نظم التشغيل. ويسهم هذا التقرير في جهود ICANN المستمرة الرامية إلى مساعدة أصحاب المصلحة على تحقيق فهم أفضل لمحور ارتكاز واهتمام الحكومات في جميع أنحاء العالم من خلال إشعار وتوعية مجتمع ICANN وأصحاب المصلحة بالمسار التشريعي للهند، وحالة المبادرات التشريعية الرئيسية، والتطورات الجديدة ذات الصلة بمنظومة الإنترنت العالمية.

تحدد الفقرات المميزة في سائر نواحي هذا التقرير بلفظ "سياق" تقييم ICANN للكيفية التي قد يرتبط بها تطور محدد بمهمتها الفنية واهتمامات المجتمع والأطراف المتعاقدة. وهذه الفقرات ذات طبيعة تحليلية وهي مختلفة عن السردية الواقعية القائمة على الحقائق.

التطورات الأكثر صلة بمهمة ICANN

لا يدخل غالبية ما سنذكره في نطاق اختصاص ICANN الفني وهو مشمول على سبيل العلم والإحاطة، لأنه يصف البيئة التي تعمل فيها أنظمة المعرّفات الفريدة للإنترنت في الهند. وتضمن مجموعة أضيق من التطورات مهمة ورسالة ICANN، أو الأطراف المتعاقدة معها، أو مصالح مجتمع ICANN مباشرة.

بيانات التسجيل والتزامات أمين السجل: يوجه الحكم القضائي الصادر من محكمة دلهي العليا في 24 ديسمبر/كانون الأول 2025 في قضية Dabur India Limited ضد Ashok Kumar & Ors. أمناء السجلات الذين يقدمون خدماتهم إلى المستخدمين الهنود بإجراء عملية إلكترونية إلزامية لمعرفة هويات العملاء، كما أنه يقيد عرض وتوفير خدمات الخصوصية بشكل افتراضي، ويفرض أيضًا التزامًا بالإفصاح مدته 72 ساعة. وبشكل منفصل، فإن قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية لعام 2023 وقواعد 2025 هي التي تحكم الطريقة التي يمكن بها معالجة وتناول البيانات الشخصية وكذلك بيانات التسجيل ونقلها خارج حدود البلاد، على أن يجري العمل بالالتزامات الأساسية في مايو/أيار 2027.

عمليات نظام أسماء النطاقات DNS وبنيته التحتية: الانتقال البرمجي لسجل .in الذي تم في مايو/أيار 2025، وتوقيع الامتدادات الأمنية لنظام أسماء النطاقات DNSSEC وفجوة التوثيق في جانب خادم حل المصادقة، ونمو انتشار واستخدام خادم ملف الجذر لأكثر من 60 نسخة مثيلة لخادم الجذر عبر 16 مدينة، وعدد 15 نطاق من نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ذات أسماء النطاقات المدوَّلة ولها صلة بالقبول الشامل.

النطاق التعريفي غير المحسوم: هل الخدمات ذات الصلة بنظام أسماء النطاقات DNS تندرج ضمن "خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية" ضمن قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 2023، وهو ما يُلحق بها الالتزام بالإبلاغ عن الحوادث في غضون ست ساعات.

تحديد موقع حوكمة الإنترنت: بيانات الهند التي ألقتها في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS+20 وفي الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA لسنة 2024، واستضافتها لاجتماع ICANN85.

نبذة عامة عن التحول الرقمي الذي شهدته الهند

مرت الهند منذ بداية العقد الحالي بنقلة رقمية هائلة، شهدت تطورات ملحوظة في الإنترنت وفي المنظومة الرقمية الأوسع بها. وبحلول يونيو/حزيران 2025، أصبحت الهند الدولة الثانية (بعد الصين) التي تتجاوز مليار مشترك في الإنترنت (نطاق ترددي عريض: 979.71 مليون؛ نطاق ترددي ضيق: 23.14 مليون) طبقًا لبيانات جهاز تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI).[1] واعتبارًا من ديسمبر/كانون الأول 2025، وصلت القاعدة الكلية للمشتركين في الخدمات المحمولة اللاسلكية عند 1,244.20 مليون مشترك، ووصل عدد المشتركين في النطاق الترددي العريض إلى 1,007.35 مليون مشترك.[2] ويُعزى هذا النمو الرقمي الكبير على الأغلب إلى توافر

[1] تقرير مؤشر الأداء ربع السنوي لجهاز تنظيم الاتصالات في الهند، الربع الأول من العام المالي 2025-2026 (أبريل/نيسان-يونيو/حزيران 2025)، أكتوبر/تشرين الأول 2025، https://www.trai.gov.in/release-publication/reports/performance-indicator-reports

[2] جهاز تنظيم الاتصالات في الهند TRAI، بيانات الاشتراك في الاتصالات الشهرية، ديسمبر/كانون الأول 2025، صدر في 10 فبراير/شباط 2026، https://www.trai.gov.in/release-publication/reports/telecom-subscriptions-reports

الهواتف الذكية زهيدة الثمن بالإضافة إلى خطط الاشتراكات في بيانات الإنترنت ذات التكلفة المنخفضة. وقد وصلت الكثافة الهاتفية للهند عن 91.74 بالمائة إجمالاً (84.01 بالمائة باستثناء الاتصالات من آلة إلى آلة)، على الرغم من استمرار وجود انقسام كبير بين الحضر والريف: فنسبة الكثافة الهاتفية في الحضر هي 140.66 بالمائة، مقارنة بنسبة 59.07 بالمائة في المناطق الريفية.

شهد الاقتصاد الهندي نموًا قويًا في الأعوام الأخيرة: نسبة 7.2 بالمائة في العام المالي 2023-2024 ووصلت النسبة في العام المالي 2024-2025 إلى 7.1 بالمائة، حسب الحسابات الوطنية المنقحة (العام الأساسي الأولي للعام المالي 2022-2023، وأصدرته وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج في 27 فبراير/شباط 2026). وتتوقع التقديرات المسبقة الثانية الوصول إلى نسبة 7.6 في العام المالي 2025-2026. وفقًا لتقرير بارز صدر عن وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات (MeitY) والمجلس الهندي لأبحاث العلاقات الاقتصادية الدولية (ICRIER) نُشر في يناير/كانون الثاني 2025، بما يمثل أول قياس رسمي تقوم به دولة نامية باستخدام إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد أسهم الاقتصاد الرقمي الهندي بنسبة 11.74 بالمائة من الدخل القومي (بما يقارب 402 مليار دولار) في العام المالي 2022-2023، مع توقعات بأن تصل النسبة إلى 20 بالمائة من القيمة الإجمالية المضافة بحلول العام المالي 2023-2029.[3]

لقد كان لنمو الإنترنت في الهند تأثير واضح وقابل للقياس على مختلف القطاعات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والتعليم والرعاية الصحية والترفيه والخدمات الحكومية. وواصلت منصات دفع الأموال الرقمية مثل PhonePe وGoogle Pay وPaytm الإسراع بالشمول والإدماج الاقتصادي من خلال واجهة المدفوعات الموحدة.

شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية

وفقًا لبيانات الاشتراكات الشهرية لجهاز تنظيم الاتصالات في الهند الصادرة في 22 أبريل/نيسان 2026، فإن أعلى أربع شركات لتوفير الخدمة مسئولة عن أكثر من 99 بالمائة من المشتركين في الشبكات اللاسلكية: حيث تقود شركة Reliance Jio سوق الاتصالات الهندية بحافظة تصل إلى 496.34 مليون مشترك (بما يعادل نسبة 39.21 بالمائة من الحصة السوقية)؛ وشركة Bharti Airtel بعدد 477.74 مليون (بما يمثل 37.74 بالمائة، بما في ذلك الاتصالات من آلة إلى آلة)، وشركة Vodafone Idea بعدد 198.48 مليون (بما يعادل 15.68 بالمائة)؛ وشركة Bharat Sanchar Nigam Limited (BSNL) بعدد 92.94 مليون (بما يعادل 7.34 بالمائة). وفي 27 سبتمبر/أيلول 2025، أطلقت شركة BSNL خدمات 4G في جميع ربوع الهند وتم بناؤها على أساس حزمة تكنولوجية محلية الصنع والتطوير (وهي "Bharat Telecom Stack" التي طورتها شركة Tata Consultancy Services، وشركة C-DOT، وشركة Tejas Networks)، بما يمثل أول بنية تصميم لشبكة محمول مصممة محليًا في الهند.
السياق: يرجى ملاحظة أن حزمة اتصالات الجيل الرابع محلية الصنع من شركة BSNL متميزة وبارزة نظرًا لأنها واحدة من أولى عمليات النشر والاستخدام واسعة النطاق لتكنولوجيا شبكات محمول تم تطويرها على المستوى الوطني. وقد أطلق الحزمة التكنولوجية رئيس الوزراء ناريندرا مودي من منطقة جارسوغودا في ولاية أوديشا. وفي حين يشار إليها في بعض الأحيان بأنها Open RAN "شبكة النفاذ الراديوي المفتوحة"، فإن التسمية الرسمية التي تستخدمها شركة TCS والحكومة الهندية هي "Swadeshi 4G" أو "Bharat Telecom Stack".

البنية التحتية الرقمية

تتيح العناصر الأساسية في البنية التحتية القدرة على الاتصال وتدعم المنظومة الرقمية العاملة في الهند على النحو التالي:

الكابلات البحرية التي تربط الهند ببقية العالم

تستضيف الهند 20 منظومة من الكابلات البحرية الدولية ترسوا في محطات لإرساء الكابلات في خمس مدن أساسية: مومباي وكوتشين وتشيناي وثوثوكودي وثيروفانانثابورام. وصلت السعة الضوئية الإجمالية المُفعَّلة لخطوط نقل البيانات إلى حوالي 309 تيرابت في الثانية بنهاية عام 2025، وهي تمثل زيادة كبيرة من قرابة 193 تيرابت في الثانية في نهاية 2024، مدفوعة بتنشيط الفرع 2Africa Pearls (تم الإرساء الرسمي في مومباي في 27 مارس/آذار 2025) وتنشيط SEA-ME-WE-6 (وتم الإرساء في مومباي في 30 ديسمبر/كانون الأول 2024، والإرساء في يشيناي في 17 فبراير/شباط 2025). وتشمل مشروعات الكابلات الجديدة في مراحل متنوعة من النشر والاستخدام مشروع India Asia Xpress ومشروع India Europe Xpress من شركة Reliance Jio ومشروع Blue-Raman من شركة Google ومشروع Project Waterworth من شركة Meta ومشروع America-

[3] وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY والمجلس الهندي لأبحاث العلاقات الاقتصادية الدولية ICRIER، "تقدير وقياس الاقتصاد الرقمي للهند"، 22 يناير/كانون الثاني 2025 https://www.meity.gov.in

India Connect initiative من شركة Google. وهناك محطات إرساء جديدة للكابلات جاري تطويرها في فيسخاباتنام، وبوري (أوديشا)، ودوفاران (غوجارات).[4]

مراكز البيانات في الهند

مع توسع الرقعة والانتشار الرقمي في الهند، استثمرت حكومة الهند والقطاع الخاص على نطاق واسع في مراكز البيانات. حيث وصلت الطاقة الاستيعابية لتحميل تقنية المعلومات المثبتة حوالي 1,100–1,520 ميغاواط بحلول عام 2025 (وتتفاوت هذه الأرقام باختلاف المنهجيات وطرق الحساب التي تعتمدها الشركات والخبراء في تقدير هذه السعة)، ووصلت الاستثمارات العملاقة المعلنة من شركة مايكروسوفت (لمبلغ 17.5 مليار دولار على مدار أربع سنوات، وهو أكبر استثمار لها على الإطلاق في آسيا، وتم الإعلان عنه في ديسمبر/كانون الأول 2025) وشركة Google (بمقدار 15 مليار دولار على مدار خمس سنوات، وتم الإعلان عنه في أكتوبر/تشرين الأول 2025).[5]

مثيلات خادم الجذر في الهند

اعتبارًا من مارس/آذار 2026، تستضيف الهند أكثر من 60 مثيل خادم جذر لنظام أسماء النطاقات (DNS)، منتشرة في 16 مدينة. وهذه تمثل زيادة من 53 مثيل خادم موثق في دراسة أجريت في فبراير/شباط 2024، مدفوعة بشكل كبير بإضافة مثيلات خوادم جزر M في مومباي (يونيو/حزيران 2024) وكالكوتا (ديسمبر/كانون الأول 2024).

استخدام ونشر امتدادات DNSSEC

تم توقيع نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLD) للهند in. باستخدام امتدادات أمن نظام أسماء النطاقات (DNSSEC) منذ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وهو ما جعله واحدًا من أوائل نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان التي تنشر وتستخدم امتدادات أمن نظام أسماء النطاقات DNSSEC في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. تُجري شركة NIXI باعتبارها مشغل السجل أعمال توقيع الامتدادات الأمنية لنظام أسماء النطاقات DNSSEC لنطاق in. بالإضافة إلى 15 من نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ccTLD ذات أسماء النطاقات المدوّلة بمختلف نظم الكتابة المستخدمة في اللغة الهندية. وبعد إتمام شركة NIXI لعملية نقل النطاق in. إلى شركة Tucows Registry Services في 28 مايو/أيار 2025، ظلت عملية إدارة مفتاح DNSSEC دون انقطاع في ظل المنظومة البرمجية الجديدة. أما على صعيد التوثيق، تشير مقاييس معامل مركز معلومات شبكات آسيا والمحيط الهادئ (APNIC) الخاصة بالهند إلى معدل توثيق يشير إلى أن نسبة 10-14 بالمائة من المستخدمين يقومون بالاتصال بخوادم الحل من خلال خوادم الحل التكرارية التي توثّق امتدادات أمن نظام أسماء النطاقات DNSSEC، وهو ما يتسق على نطاق واسع مع المتوسط الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا لكنه من الناحية المادية أقل من قادة مجتمع آسيا والمحيط الهادئ مثل تايوان وفيتنام. إن التوسع في التوثيق في جانب خادم حل المصادقة، وعلى وجه الخصوص فيما يخص موفري خدمة الإنترنت وشبكات المشروعات في الهند ما يزال الأولوية الكبرى لامتدادات DNSSEC بالنسبة للمنظومة.

نشر واستخدام شبكة الجيل الخامس

تغطي شبكة الجيل الخامس في الهند والتي تم إطلاقها تجاريًا في أكتوبر/تشرين الأول 2022، الآن نسبة 99.9 بالمائة من المقاطعات الإدارية في البلاد (وهو تقسيم فرعي داخلي أقل رتبة من تصنيف الولايات مقارنة بالدول)، ووصلت المحطات الأساسية المنتشرة إلى 518,854 محطة كما في ديسمبر/كانون الأول 2025. وعلى الرغم من أن شركة Jio من المؤكد أنها أكبر موفر منفرد للقدرة على الوصول اللاسلكي الثابت (FWA) على مستوى العالم، إلا أن الترتيب على مستوى الدول بين الهند والولايات المتحدة (والتي حققت أرقامًا مقابلة من حيث الوصول اللاسلكي الثابت في أواخر 2025) يتباين اعتمادًا على مصدر البيانات وفترة إعداد التقارير.[6]

[4] رئيس جهاز تنظيم الاتصالات في الهند TRAI أنيل كومار لاهوتي، المؤتمر الدولي الأول لأنظمة الكابلات البحرية، نيودلهي في مارس/آذار 2025؛ خريطة الكابلات البحرية الصادرة عن مؤسسة TeleGeography في 2025 على الرابط https://www.submarinecablemap.com

[5] Savills India، تقرير مركز بيانات الهند، يناير/كانون الثاني 2026؛ وشركة JLL India للنصف الأول من عام 2025؛ وشركة Colliers India في أبريل/نيسان 2025.

[6] بيانات وزارة الاتصالات؛ تقرير Ericsson للتنقل، ملحق الهند، نوفمبر/تشرين الثاني 2025، https://www.ericsson.com/en/reports-and-papers/mobility-report

المبادرات الرقمية الحكومية

لقد تم تفعل النمو الرقمي للهند في جزء منه من خلال التدخل الحكومي. فعلى مدار العقد الماضي، استثمرت حكومة الهند في إقامة بنية تحتية داعمة، بما يتيح للمواطنين القدرة على الوصول إلى الخدمات.

وقد تأصلت مبادرات حكومة الهند الخاصة بالبنية التحية الرقمية العامة في مبدأ توافق التشغيل بين مختلف الأنظمة. وتشمل المبادرات الحكومية البارزة: مبادرة الهوية الرقمية من خلال برنامج Aadhaar (إذ تخطت المشاركة فيه 1.43 مليار هوية كما في سبتمبر/أيلول 2025)؛ وواجهة المدفوعات الموحدة (UPI) التي تناولت رقمًا قياسيًا في المعاملات وصل إلى 21.70 مليار معاملة في يناير/كانون الثاني 2026 بالإضافة إلى 228.3 مليار معاملة في العام التقويمي 2025، ما جعل الهند المعالج لنسبة تقارب 49 بالمائة من المدفوعات العالمية في الوقت الفعلي من حيث الحجم؛ وتطبيق قائم على الصوت، اسمه Bhashini، لمساعدة المستخدمين الهنود على تصفح الخدمات المتاحة على الإنترنت بلغاتهم المحلية؛ والشبكة المفتوحة للتجارة الرقمية (ONDC)، وهي منظومة تجارة إلكترونية متوافقة التشغيل على مختلف النظم؛ بالإضافة إلى BharatNet، وهو عبارة عن برنامج وطني للنطاق العريض في المناطق الريفية (بأكثر من 214,325 قرية متصلة إضافة إلى نشر واستخدام الألياف الضوئية على مساحة 693,303 كيلومتر).[7،8،9،10]

يدعم إطار عمل سياسات نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ccTLD أسماء النطاقات المدوَّلة (IDN) بجميع لغات الهند المدرجة والبالغة 22 لغة من خلال 15 نطاق مستوى أعلى لرمز بلد باسم نطاق مدوَّل تديرها شركة NIXI. ففي 28 مايو/أيار 2025، أكملت شركة NIXI نقل العمليات الفنية البرمجية لسجل in. إلى موفر جديد للخدمات الفنية، وهو شركة خدمات السجلات Tucows Registry Services، فيما تصفه شركة Tucows بأنه "أكبر عملية نقل لنطاق مستوى أعلى فردي في تاريخ نظام أسماء النطاقات": بمعدل 4.2 مليون سجل أسماء نطاقات في in.، وعدد 9 مليون سجل لجهات اتصال مرتبطة بها، وعدد 140 امتداد تم نقلها وتحويلها إلى منصة سجلات جديدة في أقل من ست ساعات وبدون أي انقطاعات في عملية تحويل ترميز نظام DNS.[11]

السياق: إن عملية نقل نطاق in. كبيرة وهائلة من منظور عمليات نظام أسماء النطاقات. فقد استلزمت عملية النقل من هذا العيار دون انقطاع في الخدمة تنسيقًا فيما بين شركة NIXI وشركة Tucows بالإضافة إلى منظومة أمين السجل العامل في الهند. علمًا بأن نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ذات أسماء النطاقات المدوَّلة البالغ عددها 15 نطاقًا وتديرها شركة NIXI ذات صلة أيضًا في سياق مبادرة ICANN للقبول الشامل، حيث تضم نظم الكتابة (الديفنغارية والبنغالية والكوجراتية والغورموجية والكانادية والمالايالامية والأوديا والتاميل والتيلوغو والأوردو والعربية) وتمارس نطاقًا واسعًا من متطلبات توافق البريد الإلكتروني وأسماء النطاقات المدوَّلة.

إطار العمل التنظيمي المتطور في الهند

مع التطور السريع في عالم الإنترنت، قامت الهند بتفعيل العديد من أطر العمل التنظيمية من أجل التعامل مع التحديات المحتملة ذات الصلة بالخصوصية وأمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات. وفي الأعوام الأخيرة، تحول أسلوب الحكومة بشكل كبير تجاه وضع القواعد التصاعدي والمقتصر على القطاعات في ظل أطر العمل التنظيمية الحالية بدلاً من التشريعات الشاملة القائمة بذاتها. وفيما يلي وصف تفصيلي للتطورات البارزة في الأعوام الأخيرة. من المرجح أن يكون لكل واحدة من مبادرات السياسات هذه تأثير على منظومة الإنترنت.

قواعد تقنية المعلومات، 2021

في 25 فبراير/شباط 2021، تم اعتماد قوانين تكنولوجيا المعلومات (الإرشادات الوسيطة وقوانين أخلاقيات الوسائط الرقمية) لعام 2021، تلتها تعديلات كبيرة جرت في أكتوبر/تشرين الأول 2025 وفي فبراير/شباط 2026. وطرحت وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY هذه القواعد في ضوء قانون تكنولوجيا المعلومات لعام 2000 من أجل تنظيم المنصات الإعلامية الرقمية العاملة في الهند. وفي حين أن جوهر وفحوى هذه القوانين والقواعد يرتكز على إدارة المحتوى المتاح على الإنترنت، وهو ما

[7] هيئة تحديد الهوية الفريدة في الهند UIDAI، على الرابط https://uidai.gov.in/aadhaar_dashboard

[8] مؤسسة المدفوعات الوطنية NPCI في الهند، إحصاءات منتج واجهة المدفوعات الموحدة UPI، يناير/كانون الثاني 2026، https://www.npci.org.in/what-we-do/upi/product-statistics

[9] إحصائيات شبكة ONDC، ورد الحكومة على مجلس النواب الهندي "لوك سابها" في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://ondc.org

[10] وزارة الاتصالات الهندية، لوحة مراقبة مشروع BharatNet (الصندوق العام لالتزامات الخدمات USOF)، https://usof.gov.in

[11] شركة Tucows Registry Services، "دراسة حالة نقل وتحويل نطاق IN."، أكتوبر/تشرين الأول 2025، https://tucows.com

يعتبر خارج نطاق اختصاص ICANN، فإن محتوى القواعد قد يكون محل اهتمام لدى مجتمع الإنترنت الأوسع، بما في ذلك الأطراف المتعاقدة مع ICANN. فمنذ أكتوبر/ تشرين الأول 2024، تم نشر تعديلين كبيرين عليها:[12،13]

تعديل أكتوبر/تشرين الأول 2025 (صلاحيات حذف وحجب المحتوى لدى الحكومة): تم تعديل القانون 3(1)(d) من أجل تقييد وقصر أوامر حجب وإزالة المحتوى على المسئولين في رتبة سكرتير فما فوق، واشتراط الحصول على أوامر مكتوبة والاستشهاد فيها بأسس وأسباب قانونية محددة، وفرض إجراء مراجعات شهرية من جانب لجنة المراجعة التي تشكلت بموجب القسم 69A من قانون تقنية المعلومات لعام 2000.

تعديل فبراير/شباط/تشرين الأول 2026 (المعلومات المستخرجة تخليقيًا أو المصطنعة بالذكاء الاصطناعي): ثمة تعديل جديد يتناول المحتوى المستخرج بالذكاء الاصطناعي (المستخرج تخليقيًا) طرح إلزامًا بوضع وسم أو الإفصاح عن المعلومات المستخرجة بالذكاء الاصطناعي؛ مع السماح بمدة ثلاث ساعات مهلة لحجب وإزالة ذلك المحتوى الذي يهدد النظام العام أو الأمن الوطني؛ بالإضافة إلى إطار زمني مدته ساعتين لحجب وإزالة محتوى الصور أو المقاطع الحميمية غير الرضائية المُنشأة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية لسنة 2023

في 11 أغسطس/آب 2023، تم اعتماد قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية لسنة 2023. ويتمثل الهدف من هذا القانون في تنظيم معالجة البيانات الشخصية الرقمية، كما يتمثل الهدف الرئيسي في موازنة حق الأفراد في حماية بياناتهم بالمتطلبات المشروعة لمعالجة البيانات. تشمل الفقرات ذات الصلة في القانون والتي يمكن أن تؤثر على مهمة ICANN ورسالتها:[14]

طلب الموافقة، الفصل الثاني، القسم 4(a)(i): "لا يجوز لأي شخص معالجة البيانات الشخصية لصاحب بيانات إلا بما يتفق مع أحكام هذا القانون ولغرض مشروع، على أن يقدم صاحب البيانات موافقته عليه".

التزام بحماية البيانات الشخصية، الفصل الثاني، القسم 8(5)، والقسم (6)، والقسم (9)، والقسم (10): "تلتزم الجهة المؤتمنة على حفظ البيانات بحماية البيانات الشخصية التي في حوزتها أو تحت سيطرتها، بما في ذلك ما يتعلق بأي معالجة تقوم بها أو بالنيابة عن معالج للبيانات، وذلك عن طريق اتخاذ الضمانات الأمنية المعقولة لمنع اختراق البيانات الشخصية. وفي حالة حدوث اختراق للبيانات الشخصية، تلتزم الجهة المؤتمنة على حفظ البيانات بإعطاء مجلس الإدارة وكل صاحب بيانات متضرر، إحاطة بحدوث ذلك الاختراق بالشكل والطريقة الموصوفة".

التزامات إضافية، الفصل الثاني، القسم 10(1)(2): "للحكومة المركزية إشعار ووسم أي جهة مؤتمنة على حفظ البيانات أو فئة من المؤتمنين على حفظ البيانات بالمؤتمنين الكبار على حفظ البيانات على أساس إجراء تقييم للعوامل ذات الصلة التي قد تقررها، بما في ذلك ما يلي: (أ) حجم وحساسية البيانات الشخصية المعالجة؛ و(ب) الخطر على حقوق صاحب البيانات؛ و(ج) التأثير المحتمل على سيادة ووحدة الهند؛ و(د) الخطر على الديمقراطية الانتخابية؛ و(هـ) أمن الدولة؛ و(و) النظام العام".

عملية نقل البيانات عبر الحدود، الفصل الرابع، القسم 16(1): "يجوز للحكومة -بموجب إشعار- تقييد قيام الجهة المؤتمنة على البيانات بنقل البيانات الشخصية للمعالجة إلى أي بلد أو منطقة خارج الهند حسبما يتم الإشعار بذلك".

بعد التشاور العام، الذي أثمر عن 6,915 تعليق ورأي من مختلف أصحاب المصلحة، أصدرت وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY قوانين حماية البيانات الشخصية الرقمية لعام 2025 في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وتتبع القواعد والقوانين نظامًا للتنفيذ المرحلي: المرحلة 1 (نوفمبر/تشرين الثاني 2025) وتقوم بتنشيط مجلس حماية البيانات في الهند (DPBI) والاشتراطات الإدارية؛ والمرحلة 2 (نوفمبر/تشرين الثاني 2026) وتؤدي إلى تنشيط إطار عمل تسجيل مدير الموافقات ومتطلبات التوافق التشغيلي؛ والمرحلة 3 (مايو/أيار 2027) وتقوم بتنشيط جميع الالتزامات الأساسية بما في ذلك متطلبات الموافقات، وإشعار المخالفات لمدة 72

---

[12] الجريدة الرسمية للهند، العدد الاستثنائي، CG-DL-E-25022021-225464، الجزء الثاني، القسم 3، القسم الفرعي (i)، وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY، في 25 فبراير/شباط 2021، قواعد تقنية المعلومات (الإرشادات التوجيهية الوسيطة وقانون الأخلاقيات الإعلامية الرقمية)، لعام 2021 [تم التحديث في 6.4.2023]، https://www.meity.gov.in

[13] وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY، تعديلات قانون تقنية المعلومات (الإرشادات التوجيهية الوسيطة)، في أكتوبر/تشرين الأول 2025 وفي فبراير/شباط 2026.

[14] الجريدة الرسمية للهند، العدد الاستثنائي، CG-DL-E-12082023-248045، الباب الثاني، القسم 1، وزارة القانون والعدل، في 11 أغسطس/آب 2023، قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية لسنة 2023 (رقم 22 لسنة 2023)، https://www.meity.gov.in/static/uploads/2024/06/2bf1f0e9f04e6fb4f8fef35e82c42aa5.pdf

إلى مجلس حماية البيانات في الهند، وحقوق صاحب البيانات (في الوصول، والتصحيح، والمحو، وتسوية التظلمات، والتعيين)، بالإضافة إلى غرامات تصل إلى 2.5 مليار روبية هندية (30 مليون دولار) لكل مخالفة.[15]

السياق: قد يحدث تضرر على الأرجح للأطراف المتعاقدة مع ICANN بسبب أسلوب "القائمة السلبية" للقوانين في التعامل مع عمليات نقل البيانات عبر الحدود. وبمعنى آخر، فإن عمليات النقل مسموح بها إلى جميع المناطق ذات الاختصاص القضائي ما لم يصدر تقييد من الحكومة المركزية على وجه التحديد لدولة أو إقليم مدرج. واعتبارًا من تاريخ الإبلاغ، لم يتم وضع أي دولة أو إقليم على القائمة السلبية. علمًا بأن الآلية موجودة في صورة إطار عمل للإجراءات التنفيذية في المستقبل.

قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 2023

في 24 ديسمبر/كانون الأول 2023، تمت الموافقة على قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 2023، ليُجُبّ ويحل محل قانون التلغراف الهندي لعام 1885، وقانون الإبراق اللاسلكي (1933)/ وقانون حيازة أسلاك التلغراف (غير المشروعة) لعام (1950).[16] تم تفعيل الأقسام الأساسية في القانون على شقين في يونيو/حزيران وفي يوليو/تموز 2024. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2024، تم الإشعار بخمس مجموعات قوانين أساسية لتفعيل وتشغيل القانون:

قوانين الأمن السيبراني للاتصالات السلكية واللاسلكية (نوفمبر/تشرين الثاني 2024)، والذي صدر في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بموجب القسم 22(1) من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 2023: "تلتزم كل هيئة عاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية -في حالة وقوع حوادث أمنية- بالإبلاغ عن تلك الحادثة للحكومة للمركزية في غضون ست ساعات من علمها بها. وتلتزم الهيئة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بتعيين مسئول أمني كبير في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية يكون مسئولاً عن تنسيق وضمان الامتثال للأحكام المنصوص عليها في هذه القوانين".

السياق: تعكس الفترة المحددة للإبلاغ بمدة ست ساعات متطلبات الإبلاغ عن الحوادث السيبرانية الصادرة عن فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية الهندي CERT-In الحالية (والسارية منذ يونيو/حزيران 2022) وهي من الناحية المادية أقصر من حيث المدة من المعيار التقليدي المتمثل في الإشعار عن المخالفات في غضون 72 ساعة بموجب قانون حماية البيانات العامة المعمول به في الاتحاد الأوروبي والقانون الأمريكي للإبلاغ عن الحوادث السيبرانية للبنية التحتية الحيوية، ومطلب التحذير المبكر بمدة 24 ساعة بموجب توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 في الاتحاد الأوروبي. وفي حالة تصنيف مضيفي البنية التحتية لنظام أسماء النطاقات بأنهم "كيانات عاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية" بموجب القانون، فإن هذا الالتزام ينطبق عليهم. وما يزال غير واضح ما إن كان التعريف الفضفاض الذي أورده القانون لعبارة "خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية" يمتد ليشمل الخدمات ذات الصلة بنظام أسماء النطاقات أم لا.

قوانين البنية التحتية الحيوية للاتصالات السلكية واللاسلكية (نوفمبر/تشرين الثاني 2024): "يجوز للحكومة المركزية -وبموجب تقديم إشعار- تعيين وتسمية أي شبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية أو جزء منها بأنها بنية تحتية حيوية للاتصالات السلكية واللاسلكية. حيث تلتزم الجهة المصنفة بذلك الوصف بالإبلاغ عن أي حوادث أمنية في غضون ست ساعات، وبالاحتفاظ بالسجلات لمدة لا تقل عن عامين، مع الالتزام بالقيود المفروضة على الوصول عن بعد والاحتفاظ بالبيانات من خلال الكيانات الأجنبية".[17]

قواعد حق المرور (سبتمبر/أيلول 2024): "تُقام بوابة عبر الإنترنت بمنفذ فردي مع أطر زمنية موحدة للموافقة على نشر واستخدام البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، مع اعتبار أن الموافقة قد تم الحصول عليها في حالة عدم المعالجة في غضون الإطار الزمني الموصوف".[18]

أصدر جهاز تنظيم الاتصالات في الهند توصيات بخصوص ترخيص الشبكات في فبراير/شباط 2025. الأهم من ذلك، أن القسم 3 (تراخيص الخدمات) والقسم 4 (توزيع الطيف الترددي) من القانون لم يتم الإعلان عنهما أو تفعيلهما رسميًا حتى تاريخ هذا التقرير. في فبراير/شباط 2025 نشرت وزارة الاتصالات أيضًا مسودة قواعد الاتصالات السلكية واللاسلكية (الترخيص لشبكات الاتصالات) لعام

---

[15] جريدة الهند الرسمية، G.S.R. 846(E)، قوانين حماية البيانات الشخصية الرقمية لعام 2025، موقعة في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، ومنشورة في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، https://egazette.gov.in

[16] الجريدة الرسمية للهند، العدد الاستثنائي، CG-DL-E-24122023-250880، الباب الثاني، القسم 1، وزارة القانون والعدل، في 24 ديسمبر/كانون الأول 2023، وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2023 (رقم 44 لسنة 2023)، https://egazette.gov.in/WriteReadData/2023/250880.pdf

[17] وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، قوانين الاتصالات السلكية واللاسلكية (البنية التحتية الحيوية للاتصالات السلكية واللاسلكية) لسنة 2024، وجرى تفعيله في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

[18] وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، قوانين الاتصالات السلكية واللاسلكية (حق المرور) لسنة 2024، وصدر في سبتمبر/أيلول 2024.

2025 لطرحه للتشاور العام، وهو ما يمكنه وضع إطار عمل موحد لمنح التراخيص بما يجعله يحل محل النظام الحالي في استصدار التراخيص. وفي حال إقرار هذه القواعد بشكل نهائي، فسوف تدمج عمليات ترخيص لخدمات متعددة في هيكل موحد ومبسط، الأمر الذي يؤثر على الأرجح على كيفية تصنيف خدمات الإنترنت وتنظيمها.[19]

مشروع قانون المنافسة الرقمية لسنة 2024

في 27 فبراير/شباط 2024، تم إصدار تقرير اللجنة حول قانون المنافسة الرقمية، بما في ذلك مسودة مقترحة لمشروع قانون المنافسة الرقمية لسنة 2024.[20] ولم يتم طرح مشروع القانون في البرلمان. سجلت اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل في تقريرها رقم 25 المقدم إلى مجلس الشعب الهندي في 11 أغسطس/آب 2025، بأن المقترح متوقف مؤقتًا إلى أن تعيد وزارة شؤون الشركات تقييم عتبات التخصيص والتوزيع بالإضافة إلى تأثيرها على الشركات المبتدئة والشركات الصغير والمتوسطة والمتناهية الصغر. قامت الوزارة منذ ذلك الحين بتكليف جهة بإجراء دراسة سوقية (في نوفمبر/تشرين الثاني 2025) لإعادة فحص العتبات والمعايير المحددة للمنشآت الرقمية ذات الأهمية النظامية إضافة إلى قائمة بالخدمات الرقمية الأساسية؛ ولم يتم تحديد جدول زمني لتجديد هذا الأمر.

من المتوقع لمشروع القانون أن يصيغ ويشكل المنظومة الرقمية الأوسع ومنظومة الإنترنت في الهند ويحظى بمتابعة واهتمام مراقبين من جميع أوساط منظومة السياسات.

مشروع قانون)تنظيم (خدمات البث المباشر

في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، تم اقتراح مشروع قانون (تنظيم) خدمات البث المباشر.[21] وتم سحب المسودة الأولية بعد ذلك في أغسطس/آب 2024 بعد ضغوط واعتراضات من مؤسسات إعلامية ومجموعات من المجتمع المدني وقطاع التكنولوجيا. وأوصت لجنة برلمانية بإعادة طرح مشروع القانون في مارس/آذار 2025، لكن لم تظهر أي مسودة جديدة حتى يومنا هذا.

يُشار إلى أن منظومة الإنترنت وأصحاب المصلحة في حوكمة الإنترنت الأوسع في الهند يواصلون متابعة هذا التشريع باهتمام.

القيود العمرية على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

ثمة دراسة اقتصادية في الهند لعام 2025-26 تم طرحها على البرلمان في 29 يناير/كانون الثاني 2026، لفتت الانتباه إلى أن فرط استخدام الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي فيما بين صغار السن يشكل خطرًا متزايدًا على الصحة العامة، حيث تربط بينه وبين الإصابة بالقلق واضطرابات النوم وقصر فترة الانتباه فيما بين المجموعات العمرية ما بين 15-24 سنة.[22] وقد أوصى الاستطلاع بأن تتحمل المنصات المسئولية عن إنفاذ وتطبيق التحقق من العمر ووضع إعدادات افتراضية مناسبة للعمر في وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المقامرة، وميزات التشغيل التلقائي، والإعلانات المستهدفة.

في 6 مارس/آذار 2026، باتت كارناتاكا أول ولاية هندية تعلن عن حظر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للأطفال أقل من 16 عامًا، وأعلن عن ذلك الوزير الأول سيدارامايا في كلمة الولاية حول ميزانية 2026-27.[23] وجاءت ولاية أندرا براديش وراءها في اليوم نفسه، حيث أعلن الرئيس الأول في الولاية، إن. تشاندرابابو نايدو، عن التزام بتقييد وصول الأطفال دون سن 13 عامًا لوسائل التواصل الاجتماعي في غضون 90 يومًا، بينما تواصل الولاية مداولاتها حول ما إذا كان الحد الفاصل للسن سيكون 13 أو 16 عامًا. ومن المفهوم أن الحكومة المركزية سوف تنظر في إطار عمل قومي يعتمد على الفئات العمرية التدريجية بدلاً من الحظر الشامل. وتأتي هذه التطورات في إطار توجُّه عالمي أوسع، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ APAC، حيث سنّت أستراليا أول حظر وطني في العالم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمن هم دون سن 16 عامًا في ديسمبر/كانون الأول 2025. وتدرس عدة دول أخرى في

[19] جهاز تنظيم الاتصالات في الهند TRAI، توصيات حول ترخيص الشبكات بموجب قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 2023، فبراير/شباط 2025 https://www.trai.gov.in

[20] تقرير اللجنة بخصوص قانون المنافسة الرقمية (2024)، وزارة شئون الشركات، حكومة الهند، في 27 فبراير/شباط 2024، https://www.mca.gov.in

[21] وزارة الإعلام والبث الهندية تقترح مشروع قانون (تنظيم) خدمات البث المباشر لسنة 2023، نيودلهي، في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، https://pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?PRID=1976200

[22] الدراسة المسحية الاقتصادية لعام 2025-26، وزارة المالية، حكومة الهند، والتي طرحت على البرلمان في 29 يناير/كانون الثاني 2026. https://www.indiabudget.gov.in/economicsurvey/

[23] حكومة كارناتاكا، خطاب الميزانية 2026-2027 الذي ألقاه الوزير الأول سيدارامايا، وطُرح في الجمعية التشريعية لكارناتاكا في 6 مارس/آذار 2026؛ بيان حكومة أندرا براديش وألقاه الوزير الأول إن. تشاندرابابو نايدو، في 6 مارس/آذار 2026. التغطية الصحفية المتزامنة: جريدة The Tribune (في 7 مارس/آذار 2026), وBusiness Standard (في 6 مارس/آذار 2026)، وTechCrunch (في 6 مارس/آذار 2026)

منطقة آسيا والمحيط الهادئ APAC -بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا- اتخاذ تدابير مماثلة أو ربما أعلنت عنها بالفعل. علمًا بأنه في حالة تطبيق متطلبات التحقق من العمر من خلال تدابير تقنية على مستوى المنصات أو الشبكات، فقد يترتب على ذلك تداعيات على إدارة الهويات، والتصفية "الفلترة" على مستوى نظام أسماء النطاقات DNS، والبنية الهيكلية الأوسع للتحقق من العمر على الإنترنت.

مشروع قانون الهند الرقمية

في 9 مارس/آذار 2023، تم عرض مخططات لمشروع قانون الهند الرقمية (DIA) ليكون بديلاً عن قانون تكنولوجيا المعلومات لعام 2000. واستند القانون إلى "أهداف الهند الرقمية 2026"، والتي رسمت صورة للهند باعتبارها لاعب يحظى بالثقة في سلاسل القيمة العالمية. وقد سعى مشروع قانون الهند الرقمية DIA -من بين أهدافه المعلنة- إلى "ضمان أن تكون شبكة الإنترنت الهندية مفتوحة وآمنة وموثوقة وخاضعة للمساءلة"، مع حماية حقوق المواطنين والتعامل مع المخاطر التي تنشأ عن التقنيات الحديثة. وكان من المتوقع أن يستوعب قانون الهند الرقمية قواعد تكنولوجيا المعلومات لعام 2021 التي تمت مناقشتها أعلاه وأن يحل محلها.[24]

اعتبارًا من مايو/أيار 2026، لم يتم إصدار أي مسودة لقانون الهند الرقمية أو طرحه على البرلمان. حيث اختفت أي إشارة إلى قانون الهند الرقمية بشكل كبير من الإعلانات الرسمية منذ منتصف 2025. وصرح سكرتير وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY، إس. كريشنان في اجتماع قمة أسوشام لريادة الذكاء الاصطناعي في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025 بما يلي: كما هو الحال، فإننا دولة بها العديد من القوانين. ...وأنا أميل دومًا على المستوى الشخصية إلى تجنب وضع قانون جديد أو لائحة جديدة، ما لم تكن هناك ضرورة قصوى لذلك. حاولوا معرفة ما يمكننا القيام به حيال القانون الحالي".[25]

إرشادات حوكمة الذكاء الاصطناعي في الهند

أصدرت وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 الإرشادات التوجيهية لحوكمة الذكاء الاصطناعي في الهند، وذلك في إطار "مهمة الذكاء الاصطناعي للهند" IndiaAI Mission.[26] وتُعد هذه الإرشادات التوجيهية بمثابة إطار عمل طوعي قائم على المبادئ، ومبني على سبعة (مبادئ) أساسية تُعرف باسم "سوتراس" Sutras: الثقة هي الأساس؛ والإنسان أولاً؛ والابتكار قبل القيود؛ والعدالة والإنصاف؛ والمساءلة؛ ووضوح التصميم أو قابلية الفهم حسب التصميم؛ والأمان والمرونة والاستدامة. وترفض الإرشادات التوجيهية قانونًا قائمًا بذاته للذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة. كما أن تركيز إطار العمل على التوافق التشغيلي والمعايير المفتوحة يتسق مع المبادئ ذات الصلة بمنظومة أسماء النطاقات DNS.

حكم المحكمة العليا في دلهي بخصوص ممارسات تقييد أسماء النطاقات

في 24 ديسمبر/كانون الأول 2025، أصدرت المحكمة العليا لمدينة دلهي حكمًا في قضية *Dabur India Limited* ضد *Ashok Kumar & Ors.* (CS (COMM) 135/2022)، وهي مجموعة من الدعاوى التجارية المتعلقة بإساءة استخدام أسماء النطاقات لانتحال صفة علامات تجارية شهيرة، تشمل Dabur، وTata Sky، وAmul، وBajaj Finance، وMeesho، وCroma، وColgate، وITC.[27] أصدرت القاضية براتيبا م. سينغ مجموعة شاملة من التوجيهات بهدف تشديد عنصر المساءلة عبر منظومة تسجيل أسماء النطاقات. ورصدت المحكمة أكثر من 1,100 اسم نطاق منتهك للحقوق خلال جلسات المداولة، ولم يقم أي مسجّل حسن النية تقريبًا بالدفاع عن أي منها. وتشمل التوجيهات الأساسية ما يلي:

إجراءات اعرف عميلك الإلكترونية الإلزامية: يجب على جميع أمناء سجلات أسماء النطاقات العاملين في الهند إجراء تحقق إلكتروني إلزامي لمعرفة العميل (e-KYC) في وقت التسجيل وإجراء إعادة تحقق دورية، وذلك بما يتفق مع تعميم فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية الهندي CERT-In المؤرخ 28 أبريل/نيسان 2022.

[24] وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، حكومة الهند، قانون الهند الرقمية المقترح لعام 2023، حوارات الهند الرقمية، في 9 مارس/آذار 2023، https://www.meity.gov.in/writereaddata/files/DIA_Presentation%2009.03.2023%20Final.pdf

[25] سكرتير وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY، إس. كريشنان في اجتماع قمة أسوشام لريادة الذكاء الاصطناعي في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025، حسب وكالة PTI/MediaNama.

[26] وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY، "إرشادات حوكمة الذكاء الاصطناعي في الهند، في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، https://indiaai.gov.in

[27] وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، حكومة الهند، إرشادات حوكمة الذكاء الاصطناعي في الهند: تمكين الابتكار الآمن والمعتمد باستخدام الذكاء الاصطناعي، والذي صدر ضمن مهمة IndiaAI Mission "مهمة الذكاء الاصطناعي في خدمة الهند" في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، https://static.pib.gov.in/WriteReadData/specificdocs/documents/2025/nov/doc2025115685601.pdf

القيود على الخصوصية الافتراضية: رأت المحكمة أن "تقديم ميزة الخصوصية الافتراضية للمسجلين يعد أحد الأسباب الرئيسية وراء انتشار أسماء نطاقات غير قانونية". ولا يجوز لأمناء السجلات تقديم خدمات حماية الخصوصية إلا عندما يطلب المسجّل ذلك صراحةً بعد إتمام عملية التحقق.

الالتزام بالإفصاح خلال 72 ساعة: يجب على أمناء السجلات الإفصاح عن معلومات المسجّلين الموثقة (بما في ذلك الاسم والعنوان ورقم الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني وتفاصيل الدفع) للمحاكم، أو وكالات إنفاذ القانون، أو أصحاب الحقوق الشرعيين، وذلك خلال 72 ساعة من تلقي طلب رسمي بذلك.

نطاق الاختصاص القضائي: رأت المحكمة أن أمناء السجلات الذين يقدمون خدمات للمستخدمين الهنود، ويحققون عائدات من الهند، ويوفرون أنشطة يترتب على ممارستها عواقب قانونية داخل الأراضي الهندية، لا يمكنهم التملص من المعايير القانونية الهندية. وتم اعتبار أن تبليغ الأوامر القضائية عبر البريد الإلكتروني إلى مسؤول تلقي الشكاوى لدى أمين السجل صحيحًا وملزمًا.

المشاورات الحكومية: وجهت المحكمة وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY ووزارة الاتصالات DoT لبحث مدى جدوى تطبيق معايير موحدة للتحقق الإلكتروني من هوية العميل لجميع عمليات تسجيل أسماء النطاقات المقدمة للمستخدمين الهنود، بغض النظر عن بلد تأسيس أمين السجل، ولعقد مشاورات مع أصحاب المصلحة من أمناء السجلات ومشغلي السجلات.

السياق: يكتسب هذا الحكم أهمية بالغة بالنسبة للأطراف المتعاقدة مع ICANN العاملة في الهند، لأن العديد من توجيهات المحكمة تفرض متطلبات قد تتداخل مع ما تقتضيه اتفاقية اعتماد أمين السجل وسياسة الإجماع في ICANN. علمًا بأن القرار يخضع في وقت كتابة هذا التقرير للاستئناف.

إطار الحوكمة والمشاركة في حوكمة الإنترنت

تواجه الهند كغيرها من كثير من الدول تحديات التحول الرقمي، بما في ذلك التداعيات المترتبة على التقنيات الناشئة وتوفير الاتصال للنسبة المتبقية من السكان بالإنترنت والتي تبلغ نحو 30 بالمئة. وكانت الهند مدركة تمامًا أن العديد من أطر الحوكمة السابقة لديها قد عفا عليها الزمن بشكل كبير (على سبيل المثال، ظل قانون البرق الهندي لعام 1885 ساريًا حتى عام 2024)، ولذلك شرعت في جهود تحديث واسعة النطاق في أوائل عشرينيات القرن الحالي. وقد أدى ذلك إلى قيام الهند بتعديل اللوائح الحالية وصياغة لوائح جديدة لتواكب التطورات التكنولوجية.

ومن خلال هذه المراحل الانتقالية، أظهرت الهند العديد من ممارسات الحوكمة الجديرة بالذكر، منها: الاستعانة باللوائح التنظيمية السارية في البلدان والمناطق الأكثر خبرة بالقضايا ذات الصلة؛ والتقييم المستمر للوائحها وتحسينها لتعزيز سهولة ممارسة الأعمال؛ وتطويع اللوائح التنظيمية لتناسب الاحتياجات الفريدة لسوقها؛ وإجراء مشاورات عامة مع أطراف متعددة قبل وضع تلك اللوائح موضع التنفيذ.

قال رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي -في 15 أكتوبر 2024 خلال كلمته التي ألقاها في افتتاح الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) لعام 2024 في نيودلهي- "تعمل جميع الأدوات والتطبيقات الرقمية اليوم خارج حدود وقيود أي بلد. فلا يمكن لأي بلد بمفرده أن يحمي مواطنيه من التهديدات السيبرانية. ويجب علينا التعاون والعمل معًا، ويجب على المؤسسات العالمية تحمل المسؤولية"، وأضاف: "إن المعايير التي نضعها اليوم ستشكل اتجاه مستقبلنا. ولذلك، ينبغي أن تكون مبادئ الأمن والكرامة والإنصاف هي محور نقاشاتنا. وينبغي أن يكون هدفنا هو ضمان عدم تخلف أي بلد أو منطقة أو مجتمع عن الركب في هذا العصر الرقمي".[28]

في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025، ألقى وزير الدولة للإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات جيتين براسادا الكلمة الوطنية لدولة الهند في الاجتماع رفيع المستوى بالجمعية العمومية للأمم المتحدة بخصوص القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS+20، مؤكدًا فيه على التزام الهند بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين في حوكمة الإنترنت. وأشارت الهند أيضًا إلى أن مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" لم يتم إظهاره في وثيقة المخرجات النهائية (القرار A/RES/80/173، الذي اعتُمد بتوافق الآراء).

[28] مكتب رئيس الوزراء، كلمة في افتتاح الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات-الاتحاد الدولي للاتصالات في 2024، https://www.pmindia.gov.in

في 5 فبراير/شباط 2026، في إعلان ICANN85 أكد السكرتير أس. كريشنان على أن: "التحول الرقمي في الهند مرتكِز على إنترنت منفتح وآمن وشامل ومرن. إن استضافة اجتماع ICANN85 تعكس التزام الهند بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين لحوكمة الإنترنت، وبدعم وتطوير أطر عمل السياسات التي تعزز الابتكار والشمول والثقة".[29]

من واقع التطورات المطروحة في هذه الإحاطة، ما يزال نهج الحوكمة في الهند في تطور في الوقت الذي تدير فيه البلاد التعقيدات الناشئة لاقتصاد رقمي آخذ في التوسع السريع. وستواصل ICANN -من خلال فريق مشاركة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وفريق المشاركة العالمية لأصحاب المصلحة- تقديم المعلومات لمجتمع ICANN متى ما مست التطورات التنظيمية في الهند جوانب حوكمة الإنترنت الفنية، أو متى ما من الممكن التأثير في مهمة ICANN، أو متى ما كانت محط اهتمام أصحاب المصلحة المعنيين بحوكمة الإنترنت على نطاق أوسع.

[29] سكرتير وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات MeitY، أس. كريشنان، إعلان اجتماع ICANN85، 5 فبراير/شباط 2026، https://www.icann.org/resources/press-material/release-2026-02-05-en

تفضّل بزيارتنا على الموقع icann.org

@icann

facebook.com/icannorg

youtube.com/icannnews

flickr.com/icann

linkedin.com/company/icann

instagram.com/icannorg